

## المرأة والحكم المحلي في

# تونس

### مقدمة

الحياة السياسية... ولئن تؤكد القوانين على المساواة بين الجنسين مع الحرص على احترامها في سياسات تدخل الدولة، إلا أنها تظل في الكثير من الأحيان غير مستبطنة كلياً من قبل الأفراد، نساء ورجالاً، بسبب تواصل تأثير الثقافة الأبوية والذكورية. وهو ما من شأنه الحد من مشاركة أفضل للمرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وقد حد عدم التنصيص القانوني على اعتماد نظام الحصص (الكوتا) لفائدة المرأة أو ضمان عدد متساو من المقاعد للنساء والرجال من الحضور النسائي في الهياكل التمثيلية الوطنية والجهوية والمحلية، وهو ما من شأنه عرقلة مسيرة ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين والحد من الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المرأة عند اتخاذ القرار.

### الآليات المؤسساتية للنهوض بأوضاع المرأة وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين

اتجهت الدولة نحو إحداث عدد من الآليات المؤسساتية للإسهام في الجهود المبذولة لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين وإضفاء مزيد من النجاعة على السياسات. وهو ما دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة وزاد من العناية بهذه المسألة. إلا أن هذه الآليات مطالبة بمزيد الاهتمام بالحضور النسائي في مواقع القرار والمساهمة في تطوير مشاركة المرأة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية. وحافظت مسألة مشاركة المرأة في الحياة العامة، على أهميتها في باب المرأة والتنمية ثم باب المرأة والأسرة في المخططات الخماسية التنموية الثلاثة المصاغة إلى حد الآن. إلا أن عدم رصد اعتمادات، في أغلب الأحيان، للبرامج والمشاريع المصوغة من قبل اللجنة الوطنية للمرأة والأسرة من شأنه الحد من نجاعة التدخل الرامي إلى القضاء على الفجوات بين الجنسين. فمقترحات هذه اللجنة تظل غالباً تابعة لتوجهات القطاعات الأخرى التي لا تأخذ بالضرورة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند تخطيطها للبرامج والمشاريع. كما أن عدم اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في ضبط ميزانيات مختلف القطاعات يمثل عائقاً أمام قياس مدى استعادة النساء والرجال من البرامج والمشاريع المنجزة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني للمرأة والأسرة والمسنين الذي تم تعريضه سنة 2006 بثلاث لجان، من بينها لجنة مشاركة المرأة في الحياة العامة، مطالب بالكشف عن العراقيل التي تحول دون انخراط أفضل للمرأة في الحياة العامة واقتراح حلول عملية لضمان مشاركتها في اتخاذ القرار، خاصة في المستويين الجهوي والمحلي.

### إجراءات الميز الإيجابي لدعم مشاركة المرأة

اتجهت الإرادة السياسية، خلال السنوات الأخيرة، إلى اعتماد نظام الحصص في الانتخابات البلدية والتشريعية، كإجراء ميز إيجابي لفائدة المرأة. ومكنت التوصيات المؤكد عليها في أعلى هرم السلطة من الزيادة التدريجية في عدد النساء في مجلس النواب والمجالس الجهوية والمجالس البلدية حسب الحد الأدنى المقترح في كل موعد انتخابي. إلا أن تزايد الحضور النسائي في الهيئات المنتخبة، بفضل نظام الحصص، لم يتولد عنه بالضرورة اضطلاع المرأة بالمناصب العليا في هذه الهياكل. فمثلاً، يبقى العنصر النسائي قليل

عرف البناء الاجتماعي والثقافي للعلاقات بين الجنسين في تونس، خلال العقود الأخيرة، تحولات هامة على مستوى الفضايتين العام والخاص. ويمكن تفسير هذه التحولات بتضافر عدة عوامل مثل إصدار النصوص القانونية المؤكدة على المساواة بين المرأة والرجل وإقرار التعليم المجاني والمختلط والإجباري للجنسين وخروج النساء للعمل واعتماد سياسات التنظيم العائلي والصحة الإنجابية واقتحام التونسيات الحياة العامة وتزايد التحضر... واتجه المجتمع التونسي أكثر فأكثر نحو ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في عديد المجالات نتيجة الإرادة السياسية التي ظلت، على امتداد نصف قرن، تعمل على النهوض بأوضاع المرأة، إلا أن فجوات متفاوتة الأهمية ما زالت قائمة في بعض الميادين. فلم يعرف حضور المرأة في الحياة العامة تحسناً إلا خلال الفترة الأخيرة بفضل المطالب النسائية لمشاركة أكثر أهمية للمرأة في الحياة العامة والإجراءات المتخذة في ما يعرف "بنظام الحصص"، واعتماد الميز الإيجابي في تركيبة بعض المجالس والهياكل الوطنية والجهوية.

إن الصعوبات التي تواجهها النساء في اقتحام الحياة العامة والسياسية وفي ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الولوج إلى مواقع القرار في تونس، كغيرها من البلدان العربية، تستدعي مواصلة الجهود المبذولة ومزيد اعتماد سياسات إصلاحية تضمن المساواة بين الفئات الرجالية والنسائية.

## الدروس المستخلصة في مجال مشاركة المرأة في الحكم المحلي

ممكن تحليل المعطيات المجمعة حول المواطنة "النسائية" ومسارات نساء مشاركات في الحكم المحلي من استخلاص عدد من الدروس تتمحور حول المسائل الرئيسية التالية:

- الإرادة السياسية
- الحياة الأسرية والحياة المهنية
- التمكين والمشاركة

### الإرادة السياسية

يعد تطور مكانة المرأة في المجتمع التونسي تعبيراً عن إرادة سياسية مكنت من إضعاف التيارات الاجتماعية، المستخدمة للشريعة الإسلامية في تبرير رفضها تحرير المرأة، ومن دعم المشاركة النسائية في الحياة العامة.

### التشريع في خدمة التثديف وضمان المساواة بين الجنسين

لعبت التشريعات دوراً كبيراً في إعادة ترتيب بناء العلاقات بين الجنسين في المجتمع التونسي، وعمل المشرع التونسي على إصدار قوانين تضمن حقوق المرأة في مختلف المجالات (الأسرة، التربية، الشغل، الصحة،

## التمكين والمشاركة

على الرغم من التحسن المسجل في أوضاع المرأة، ما تزال ممارسة المواطنة "النسائية" تواجه صعوبات عدة ويعرف انخراط المرأة في الحياة العامة تحسناً بطيئاً. وتظل فضاءات المشاركة في تسيير شؤون المجتمع أقل انفتاحاً على الفئات النسائية مقارنة بالفئات الرجالية بالرغم مما تقره روح القوانين للجنسين على حد سواء من حق الإسهام في تجسيم مفهوم الإرادة العامة.

## التمكين والاستقلالية

نتيجة مراهنة تونس على الموارد النسائية والرجالية في العملية التنموية، استفادت المرأة من السياسة الاجتماعية المنتهجة. وتعتمد المؤسسات التنموية الحكومية وغير الحكومية في تونس أكثر فأكثر منهج التمكين الساعي إلى تطوير مشاركة الأفراد في صنع القرار، وهو ما يستوجب دعم قدراتهم في مختلف المجالات حتى يتسنى لهم التحكم في مساراتهم.

ويعمل المتدخلون أكثر فأكثر على القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة من خلال توفير الأدوات الضرورية لضمان إسهامها في عملية التنمية والاستفادة منها. ولكن بالرغم من التحسن المسجل في أوضاع المرأة التونسية، خلال العقود الأخيرة، ما تزال الفجوات قائمة بين الجنسين، خاصة في مجال المشاركة في الحياة العامة وفي اتخاذ القرار، بسبب الثقافة المهيمنة التي لا تقر بالضرورة بالمساواة بين الجنسين وباستقلالية الفرد، من جهة، وعدم تبني مقاربة النوع الاجتماعي بصفة آلية في صياغة البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها، من جهة أخرى. فيتواصل، مثلاً، اعتماد سياسات تدخل تركز على أنشطة تنموية لفائدة الفئات النسائية ولا تعمل على إعادة بناء العلاقات بين الجنسين. وهو ما لا يخدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، بل يكرس وضعية النساء الدونية عندما تصبح المرأة متحملة مسؤولية أكبر دون سيطرة أفضل على الموارد. وهو ما تؤكد تجربة المشاريع الصغرى النسائية التي تزيد في بعض الأحيان من عبء باعثة المشروع دون أن تعرف مشاركتها في اتخاذ القرار تطوراً إيجابياً في الأسرة والمجتمع المحلي.

## القيادة النسائية

يبدو أن المناطق الداخلية والريفية من البلاد التونسية تظل أقل قدرة من الجهات الساحلية على بروز قيادات نسائية، وهو ما يمكن أن يقلص من حظوظ المرأة في المشاركة في الحكم المحلي. وتجاوزاً لهذا النقص، ينبغي على الفاعلين التنمويين ضمان مشاركة المرأة في صياغة البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها، خاصة في مناطق التدخل المعزولة والتي تعرف فيها الفئات النسائية رقابة اجتماعية أكثر تشدداً منها في المناطق الحضرية.

## المشاركة النسائية

أولى التجمع الدستوري الديمقراطي، منذ التسعينات عناية متزايدة بحضور المرأة واضطلاعها بالمسؤوليات في هياكله، إلا أن هذا التوجه، لم يضمن بعد تكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة في تحمل بعض المسؤوليات في التجمع الدستوري الديمقراطي في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية. فما تزال، مثلاً، خطط رئيس لجنة تسيير ورئيس جامعة ورئيس شعبة رجالية بالأساس. ويظل الحضور النسائي في أحزاب المعارضة وفي الهياكل النقابية متواضعاً بالرغم من التحسن المسجل في مستوى المرأة التعليمي وتزايد اندماجها في الحياة الاقتصادية. وهو ما يؤكد عدم إيلاء السلطة المضادة للفئات النسائية عناية خاصة في برامجها.

الحضور في خطط رئيس بلدية ومساعد أول رئيس بلدية ورئيس دائرة بلدية. وتعتزم تونس خلال العشرية القادمة بلوغ نسبة لا تقل عن 40% من وجود المرأة في مواقع القرار والمسؤولية. وهو ما يستوجب مزيد اعتماد إجراءات ميز إيجابي لفائدة المرأة، خاصة في المستويين الجهوي والمحلي، والعمل على تكريس ثقافة الشراكة والتعاون بين الزوجين في الحياة الأسرية وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التصرف في الموارد البشرية...

## الحياة الأسرية والحياة المهنية

بالرغم من التحولات المجتمعية منذ حوالي نصف قرن، ما تزال المرأة تضطلع في الكثير من الأحيان بالمهام المعتبرة ثقافياً نسائية والتي يحددها تقسيم تقليدي للأدوار، خاصة في الفضاء الخاص. ونتيجة صعوبات تجسيد مبدأ المساواة بين الزوجين في الحياة الأسرية، يفترض تزايد العراقل الحادة من مشاركة نسائية أكثر أهمية في الحياة العامة. وتطالب المرأة غالباً ببذل جهود أكثر مقارنة بالرجل للرقى المهني والتوفيق بين النشاطين المهني والأسري احتراماً للقواعد الاجتماعية المقاومة للتغيير.

## إعادة توزيع الأدوار حسب الجنس داخل الأسرة

عرفت العلاقة بين الزوجين في المجتمع التونسي، خلال العقود الأخيرة، تحولات نتيجة الإصلاحات القانونية الرامية إلى ضمان حقوق المرأة والمؤكدة على مبدأ الشراكة والتعاون بين القريين وتحسن مستوى الفئات النسائية التعليمي وتزايد التحاق النساء بسوق الشغل... وتولد عن هذه التغييرات إعادة ترتيب للعلاقات بين الجنسين في الإطار العائلي بدرجات مختلفة حسب الأوساط الاجتماعية، دون القطع كلياً مع قيم الثقافة الأبوية والهيمنة الذكورية. فالزوجة تظل غالباً أكثر تحملاً من الزوج لمسؤولية تربية الأبناء والعناية بشؤون المنزل. إلا أن أهمية الدور الإيجابي في حياة المرأة وقلّة استفادة الأسر التونسية من خدمات المحاضن ورياض الأطفال كثيراً ما يحدان من الرغبة النسائية في المشاركة في الحياة العامة وفي الإسهام في اتخاذ القرار في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

إن الصعوبات التي تواجهها الأسر التونسية في التصرف في ميزانية الوقت غالباً ما يترتب عنها تشكيك في حق المرأة في العمل وفي حقها في ممارسة المواطنة. وهو ما يتيح إحياء الإيديولوجيات المحافظة التي تعتبر البيت مكان المرأة الطبيعي.

## نفاذ المرأة إلى مواقع القرار

يتنزل اقتحام المرأة التونسية المتنامي سوق الشغل في سياق وطني يعمل على تنمية القدرات الإنتاجية النسائية. ويتوقع خلال السنوات القادمة حضور نسائي أكثر أهمية في الحياة الاقتصادية، إلا أن وضع التشغيل الحالي في تونس لم يبلغ بعد تكافؤ الفرص بين الجنسين بالرغم من تزايد الوعي بدور المرأة في المسار التنموي.

كما أن المسيرة المهنية النسائية غالباً ما تعرف صعوبات تحد من ارتقاؤها إلى مراكز القرار، نتيجة الميز الممارس لفائدة الرجل عند التكليف بالمهام وإسناد الترقيات ومنح الحوافز، من جهة، وتفضيل المرأة استثمار أكثر وقتها في الحياة الخاصة تحت تأثير الثقافة المهيمنة، من جهة أخرى. فيظل الحضور النسائي في المراتب العليا بالإدارة محتشماً حتى في القطاعات التي عرفت خلال السنوات الأخيرة تأنيثاً متزايداً. ويبدو أن إعادة إنتاج الميز لفائدة الرجل في مؤسسات المجتمع المدني، لا تشجع المرأة على الانخراط في الحياة العامة خاصة إذا كانت تواجه صعوبات في التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية.

### الحياة المدرسية

- مواصلة العمل على غرس روح المواطنة لدى الناشئة.
- مزيد إبراز مكانة المرأة في المجتمع والقيادات النسائية في تاريخ البلاد التونسية في البرامج والكتب المدرسية.
- التكثيف من العمل الجمعياتي في المؤسسات التربوية والالتزام بالمساواة بين الجنسين في كل الأنشطة المنجزة.
- العمل على الرفع من عدد النساء في مناصب القرار بالمؤسسات التربوية.

### البرامج والمشاريع التنموية

- إشراك الفئات النسائية والرجالية في صياغة البرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وتقييمها والسهرة على احترام الاختلاط بين الجنسين في كل التظاهرات المنظمة.
- تطوير القدرات النسائية في التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات والتفاوض... عند تدخل البرامج والمشاريع التنموية
- دعم القيادات النسائية في مناطق تدخل البرامج والمشاريع التنموية.

### آليات التخطيط والمتابعة المؤسسية

- دعم الحضور الرجالي في لجان التخطيط والمتابعة المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- مزيد العناية بموضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة ونفاذها إلى مواقع القرار من قبل الآليات المؤسسية مثل المجلس الوطني للمرأة والأسرة والمسنين واللجنة القطاعية للمرأة والأسرة في إطار إعداد المخططات التنموية.

### التدريب والتوعية

- دعم التدريب الموجه لفائدة الفئات النسائية في مجال المشاركة في الحياة العامة.
- مزيد توعية الفئات الرجالية بحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة وبضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين.

### الإعلام

- تشجيع وسائل الإعلام على تغطية أنشطة المرأة في الحياة العامة والقيادات النسائية.
- تمكين المرأة من التعبير عن مواقفها من الأحداث والمستجدات الوطنية والدولية في وسائل الإعلام.

### المعلومات

- توفير المعلومات حول تطور مشاركة المرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية
- تحليل مسارات القيادات النسائية والكشف عن خصوصيات التسيير النسائي وإضافاته.
- مزيد الإلمام بالصعوبات المواجهة من قبل المرأة في المشاركة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

ورقة موجهة إلى صانعي القرار أنجزت استنادا إلى الدراسة التي أعدها

الدكتور سنييم بن عبد الله

برنامج التنمية الحضرية ومؤسسة الكاف للتنمية الجهوية-تونس

أنجزت الدراسة في إطار مشروع المرأة العربية والحكم المحلي

في تونس والجزائر ولبنان ومصر واليمن

بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط 2006-2007

ويبدو أن حضور المرأة واضطلاعها بالمسؤوليات في الحياة الجمعياتية يبقى محتشما. أما الجمعيات النسائية، فتظل غير قادرة على استقطاب الفئات الرجالية أو قليلة الانفتاح عليها. وهو ما يحد من الاختلاط بين الجنسين في الفضاء العام ومن التفاعل بين الرؤى "النسائية" و "الرجالية" في تسيير شؤون الحياة الجماعية.

## التوصيات

تعد مسألتا النوع الاجتماعي والمواطنة من العناصر الأساسية في بناء الحكم الرشيد. وهو ما يفيد ضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، لأن ذلك يكرس الممارسة الديمقراطية ويمكن من استغلال الموارد البشرية النسائية والرجالية على حد سواء ويسمح الأخذ بعين الاعتبار التطلعات النسائية عند صياغة البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها... وقد تمكنت تونس، خلال خمسين سنة، من تحسين أوضاع المرأة والاتجاه أكثر فأكثر نحو المساواة بين الجنسين بفضل الإرادة السياسية وتراجع الثقافة الأبوية والهيمنة الذكورية نتيجة التحولات المجتمعية. وأصبحت الفئات النسائية أكثر حضورا في الحياة العامة وأكثر إسهاما في اتخاذ القرار. إلا أن الفجوات بين الجنسين في مجال المشاركة ما زالت قائمة، خاصة في المستويين الجهوي والمحلي. وفي هذا السياق، يمكن تقديم التوصيات التالية :

### نظام الحصص (الكوتا)

- اعتماد نظام الحصص لفائدة المرأة بصفة آلية في تركيبة مجلس النواب ومجلس المستشارين والمجالس الجهوية والمجالس المحلية والمجالس البلدية والمجالس البلدية للأطفال والمجالس القروية... وإضفاء الصيغة القانونية على ذلك.
- إلزام الأحزاب السياسية باعتماد نظام الحصص لفائدة المرأة في ضبط القوائم الانتخابية.
- إلزام الجمعيات شريكة مؤسسات الدولة بالعمل على إدماج العنصر النسائي في تركيبتها.

### الاضطلاع بالمسؤوليات

- الترفيع من عدد النساء في مناصب القرار بالوظيفة العمومية في المستويين المركزي والجهوي والعمل على تعيين المرأة في الخطط التي تعتبر تقليديا رجالية مثل الولاية والمعتمدين والعمد...
- العمل على تسهيل نفاذ المرأة إلى مواقع القرار بالمجالس البلدية والمجالس القروية.
- تشجيع الأحزاب والنقابات والجمعيات على مزيد إدماج العنصر النسائي في هيئاتها العليا.

### الحياة الأسرية

- العمل على إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين وتكريس الشراكة بينهما
- دعم ثقافة الحوار بين الآباء والأبناء وتنشئة الأطفال على التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار.
- ترسيخ الإنصاف والمساواة بين الأبناء دون التمييز بينهم حسب الترتيب العمري أو الجنس.
- مزيد تمكين الأسر من الاستفادة من مؤسسات العناية بالأطفال وخدماتها
- اعتماد التوقيت المرن في العمل بهدف مساعدة الأولياء العاملين على التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة العامة.